

التعليم في فلسطين أثناء فترة الانتداب البريطاني

أ/ صالح عسول - جامعة تبسة

الملخص

شهد التعليم في فلسطين تطورا خلال فترة الانتداب البريطاني إلا أنه واجه مشاكل وعراقيل حدثت من فعاليته وانتشاره . وهذا نتيجة لظروف وشروط سياسية واقتصادية واجتماعية، مع هجرة اليهود المتزايدة إلى فلسطين .

L'enseignement au Palestine pendant l'époque colonial Britannique arencontré une progression sur tout les plans mais certains problems ont empêché leur efficacité et ainsi leur développement . due des condition politique , économique , social et l'émigration juive au Palestine .

اسند الحكم البريطاني في فلسطين على خبرة طويلة في مجال الاستعمار وعليه أدركت حكومة الانتداب منذ البدء أهمية التحكم بالنظام التربوي في حين كان المسؤولون البريطانيون مقتنعين بضرورة وجودهم بالنسبة إلى السكان المحليين، تعهدوا في الوقت عينه بإحكام سيطرتهم على هؤلاء السكان⁽¹⁾ .

إن مطالعة سريعة لما كتب عن واقع التعليم العربي في فلسطين تكشف لنا طبيعة القيود التي كانت تفرضها سلطة الانتداب على العملية التربوية العربية بغية وضع العرائل أمام تطورها وبالتالي إجهاضها، الأمر الذي ظهر جليا من خلال تعاملها مع العملية التربوية وإشرافها المباشر عليها بعكس ما كانت إزاء العملية التربوية الصهيونية حيث كانت تطلق يدها في كل منحى أو توجه علمي، وهذا يدل على الترابط العضوي بين الصهيونية والاستعمار مقابل الموقف العدائي الذي أرادت سلطة الانتداب من خلاله سلب مقومات العملية التربوية كافة بهدف طمس ركائز الحضارة التاريخية العربية في فلسطين⁽²⁾. لقد شهد النظام التربوي العربي تطورا بارزا خلال فترة الانتداب . لكن على الرغم من وجود بعض العناصر النوعية، كان هذا التطور كميا بشكل أساسي . في أوائل العشرينات، كان عدد التلامذة العرب 30681 تلميذا فقط وارتفع ب500 بالمائة في غضون 27 عاما ليصل إلى 150000 في نهاية فترة الانتداب⁽³⁾. وقد مارست الإدارة البريطانية في فلسطين الأعمال التي تخدم الأهداف السابقة، وكان المسؤولون يمارسون السلطة بشكل مباشر خوفا من أن استقلال الفلسطينيين بحق رسم سياستهم التعليمية وغير التعليمية واتخاذ الإجراءات التنفيذية اللازمة لها قد يؤدي إلى عرقلة تنفيذ وعد بلفور، ومنع إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين، لذلك أشرفت الإدارة البريطانية على التعليم العربي أشرفا تاما⁽⁴⁾. انعكست السياسة العامة لإدارة فلسطين البريطانية على النظام التعليمي، واعتبره المسؤولون من صلب الانتداب ووجوده، وكان مدير المعارف ومساعدوه البريطانيون يضعون السياسة العامة للتعليم دون أية مشاركة من جانب المختصين أو ذوي الشأن من أهل البلاد، كما كانت السلطات المركزية تعد المناهج وتفرضها على المدارس، فجاءت بعيدة عن حاجات الفرد الفلسطيني وقيمه في جماعته⁽⁵⁾. وظلت إدارة المعارف تهيمن على المدارس العربية، ولم تترك للعرب أية حرية في معالجة الأمور التي تتعلق بمدارسهم، حتى أصبحت مظلمة العرب الرئيسية أنهم لا يشرفون على شؤون تعليم أبنائهم،

وأن التعليم أصبح غير وطني⁽⁶⁾. إلى جانب هذه السيطرة على المدارس العربية من قبل الإدارة البريطانية، كان إعطاء الحرية لليهود في مدارسهم . فبعد عام 1933 اعترفت حكومة الانتداب بالمدارس اليهودية كمدارس رسمية لها ما للمدارس العربية من حقوق وكانت تدفع الإعانات السنوية لدائرة التعليم اليهودية على أساس تعليم الأطفال اليهود في العمر المدرسي⁽⁷⁾. وفضلا عن ذلك كانت مساعداتها للمدارس اليهودية تفوق مساعداتها للمدارس العربية، فقد بلغت المساعدات التي للمدارس اليهودية في العام 1947/1948 ما مجموعه 370000 جنيه، في الوقت الذي بلغت المساعدات التي قدمت للمدارس العربية 32000 جنيه، على الرغم من أن عدد السكان العرب كان يومئذ يزيد على ثلثي سكان فلسطين⁽⁸⁾.

هذا الجدول يبرز الحضور في المدارس للسنة المدرسية 1935-1936 بحسب الانتماء الديني⁽⁹⁾.

المجموعة الدينية	إجمالي عدد السكان في سن التعليم (5-15)	إجمالي عدد الاولاد في 5-15 من المتمردين إلى المدارس	الاولاد في ال 5-15 من عمرهم الذين يترددون الى المدرسة (بالمائة)
المسلمون	225000	44800	20
المسيحيون	22000	17200	78
اليهود	55000	44500	81
المجموع	302000	106500	35

إدارة التعليم الفلسطيني تحت الانتداب:

كان هناك نظامان للتعليم العام العربي ويتبع للإشراف المباشر لدائرة التعليم الحكومية الرسمية الانتدابية في حين كان التعليم اليهودي متحررا من هذه السيطرة وتابعا للجنة القومية اليهودية التابعة للوكالة اليهودية⁽¹⁰⁾. كانت إدارة المعارف بيد مدير مسؤول أمام السكرتير العام لحكومة فلسطين عن الشؤون الخاصة بالتعليم، وكان هذا المدير يبيت في السياسة العامة والتعيينات والترقيات وفصل المدرسين والمصادقة على فتح المدارس، كما كان يمارس الإدارة بشكل مركزي بمعاونة نائب بريطاني وخمسة مساعدين :

- مساعد مختص بشؤون المدارس والنظر في المسائل الفنية، وهو مسؤول عن المناهج والكتب المدرسية المقررة، وهو في الوقت نفسه عميد الكلية العربية في القدس، التي كانت تعد المعلمين للمدارس العربية، وكان له حق الإشراف على المدرسة الرشيدية .

- مساعد للشؤون الإدارية، يختص بتعيين المعلمين وترقيتهم وفصلهم والبحث في مسائل الميزانية .

مساعد للتعليم الفني، كان يتولى إدارة مدرسة حيفا الصناعية بالإضافة إلى أنه كان مسؤولاً عن جميع أنواع التعليم الذي يسبق التعليم المهني في المدارس الأولية .

- مساعد لشؤون المدارس اليهودية.

- مساعد لشؤون مدارس البنات، وقد عينت هذه المساعدة في عام 1946، وعين لها مفتشات مدارس البنات .

وكان إلى جانب هؤلاء المساعدين ثلاثة موظفين مسؤولون لدى المدير أو نائبه مباشرة وهم: مراقب الرياضة البدنية، المهندس، الموظف الأعلى الذي أنيط به كل ما يتعلق باللغة الانجليزية من مناهج وكتب مقررة . وكان هؤلاء الثلاثة يتحملون مسؤوليات إضافية تتعلق بثلاث مدارس معينة، هي دار المعلمات في القدس، ومركز تدريب المعلمات الريفية في رام الله، ومدرسة خضوري الزراعية في طولكرم⁽¹¹⁾. وكان مساعداً المدير السابق ذكرهم يقومون بتعيين مفتشي المعارف في المناطق ومراقبي الحقائق المدرسية والمفتشين المركزيين . كانت فلسطين في حينه مقسمة إدارياً إلى ستة ألوية جمعت في أربع مناطق تعليمية كل منطقة لها مفتش لوائي :

- منطقة القدس وكانت تشمل لواء القدس وفيها مركز رئاسة التعليم في المنطقة .

- منطقة الجنوب وتشمل جنوب فلسطين وأقضية اللد ومركز رئاسة التعليم للمنطقة في يافا .

- منطقة السامرة وتشمل لواء السامرة ومركز رئاسة التعليم للمنطقة في مدينة نابلس .

- منطقة الجليل وتشمل أقضية الجليل وحيفا ورئاسة التعليم لهذه المنطقة في مدينة حيفا.

كان لكل مفتش لوائي اثنان من مساعدي المفتشين بالإضافة إلى مساعدة مفتش لرياض الأطفال يقومون بزيارة المدارس والصفوف وكانت التقارير، وهم يشكلون حلقة اتصال بالمجالس البلدية فيما يتعلق بالشؤون التعليمية، هؤلاء يخضعون بدورهم إلى مساعدي مدير التعليم لشؤون

المدارس والإدارة والتعليم التقني الذين يتبعون مباشرة مدير التعليم البريطاني (12) .

كما كان هناك في كل لواء مساعد مفتش لشؤون الحدائق مهمته الإشراف على الحدائق المدرسية التي بلغ عددها في المدارس العربية الريفية 238 حديقة حتى جانفي من عام 1946 . وكان في فلسطين ستة مفتشين مركزيين أخصائيين في مواد تخصصهم، يوكل إليهم تفتيش المدارس إداريا وفنيا، واقتراح تعديل المناهج والكتب كل في حدود عمله، والبت بأمر تقارير مفتشي المناطق .

وهذا وكانت المجالس المحلية التي شكلت وفقا لقانون المعارف الصادر في سنة 1932 تركز أكثر جهودها في إنشاء المباني المدرسية وصيانتها، وتعيين المعلمين في مدارسها ولم تكن تتدخل في الشؤون الفنية المتعلقة بمدارسها (13) . أما بالنسبة لمساعد مدير التعليم للمدارس اليهودية فيساعده سبعة مفتشين يقومون بجولات على المدارس اليهودية ويكتبون تقاريرهم عن سير العملية التربوية فيها إلى اللجنة القومية صاحبة القرار في كل ما يمت إلى التعليم والثقافة اليهودية بصلة تماما على عكس المفتشين العرب الذين يرتبطون بمساعدة مدير التعليم البريطاني لشؤون التعليم العربي (14) .

لنتفحص الآن أعمال الإدارة البريطانية في ثلاثة مجالات تربوية رئيسية هي:

ميزانية التعليم: شكلت ميزانية التعليم في فلسطين في العام الدراسي 1946/1945 5,504 بالمائة من مجموع الميزانية العامة لحكومة فلسطين الانتدابية انذاك أي 10372522 جنيه فلسطيني أي ما يعادل في حينه 4148832 من مجموع 20572522 جنيه أي مما يعادل 82290088 في حين أن الميزانية الواقعية للتعليم في العالم الدراسي 1946/1945 وصلت إلى 762208 جنيه فلسطيني أي ما يعادل 3048832 (15)، وهي نسبة ضئيلة بالنسبة إلى ميزانية الدفاع التي كانت تصل إلى 30 بالمائة من الميزانية . وقد بلغت ميزانية التعليم عام 1948/1947 1650000 جنيه فلسطيني كانت تصرف على المدارس الحكومية والمدارس العربية الخاصة والمدارس اليهودية (16) .

وكانت إدارة التعليم تتذرع بضعف إمكانياتها لتردد على احتجاجات العرب وتذمرهم من ضالة عدد المقاعد الدراسية في المدارس العربية، وتقصيرها في تقديم الخدمات التعليمية للشعب . ولم يكن ذلك التذرع مقبولا

عند أوساط الشعب الفلسطيني المتحمس للتعليم، والذي كان يقوم بدفع القسط الأكبر من الضرائب، بينما لا يفوز إلا بأقل الخدمات⁽¹⁷⁾.

أما نصيب المواطنين العرب منها كان أقل من النصف وإن مجالس القرى العربية كانت تقيم المدارس على حسابها الخاص إلى جانب دفعها رواتب المعلمين الذين يتم تعيينهم بناء على حاجة هذه المدارس إليهم وذلك بسبب قلة المعلمين الأكفاء وقد بلغت مساهمة القرى العربية الفلسطينية في هذه المهمة الحيوية منذ عام 1941 325120 جنيه فلسطيني أي ما يعادل 1300480 دولار علما بأن عدد الفلسطينيين العرب في فلسطين حتى 31 ديسمبر 1946 زاد على 1250000 بينما لم يتعد عدد المستوطنين الصهاينة في المستوطنات الصهيونية والمدن الفلسطينية المختلطة في فلسطين حتى 31 مارس 1944 509184 شخصا⁽¹⁸⁾.

تركزت احتجاجات الشعب حول ضعف ميزانية التعليم وقلة نسبتها بالنسبة للميزانية العامة، وقلتها بالمقارنة مع ميزانية التعليم في البلاد الأخرى⁽¹⁹⁾. ولم تقف الاحتجاجات عند هذه النقطة بل امتدت إلى انتقاد حجم نفقات إدارة التعليم العربي التي بلغت في عام 1937 12,3 بالمائة من ميزانية ذلك التعليم، بينما لم تكن مثيلتها لدى معارف الوكالة اليهودية تتعدى 4,9 بالمائة، الأمر الذي يدل على أثقال إدارة التعليم بمرتبات ذوي الرتب العالية⁽²⁰⁾.

بدأ شعب فلسطين يقوم بمبادرات فردية، لتقديم المال اللازم لتوسيع حركة التعليم . فقد قام الأهالي ببناء المدارس الوطنية في المدن وبرز في هذا المجال دور كبير للأوقاف الإسلامية والجمعيات الدينية والمجلس الإسلامي الأعلى الذي كان يقدم الإعانات المالية للمدارس الأهلية، وقد بلغت هذه الإعانات 10315 جنيها في عام 1935 . ويذكر أيضا في هذا الصدد دور الجمعيات الأرثوذكسية التي قامت بافتتاح مدرسة ثانوية في يافا . وكان الأهالي يرسلون أبنائهم إلى مدارس الإرساليات في دمشق وبيروت على نفقتهم الخاصة حتى بلغ مجموع ما دفعوه من رسوم عام 1935 108799 جنيها . وفي عام 1946 حوالي 300000 جنيه⁽²¹⁾.

وقد جمع أبناء القرى في الفترة ما بين ابريل 1941 إلى نهاية أوت 1945 مبلغ 1300480 دولارا لأغراض تعليمية، وأنفقوا منها على المباني ما قيمته 485580 دولارا في الوقت الذي صرفت فيه الحكومة على مشاريع بناء المدارس في الفترة ذاتها 94880 دولارا فقط⁽²²⁾. وكانت مدن فلسطين تقوم

بتمويل مشاريع التعليم فيها بطرق مختلفة، تشمل جمع التبرعات والضرائب، والاستفادة من أموال الأوقاف الإسلامية، وتميزت يافا في هذا المجال بتقديم الغذاء للأطفال أثناء الحرب وإيواء المشردين وتعليمهم . وقامت مدينة الخليل بافتتاح منزل للطلاب الغرباء في مدرسة مركزية يقيمون فيها إقامة دائمة.

فتح المدارس: يظهر النظر في مراحل التعليم حرص الإدارة البريطانية على تضييق فرص التعليم أمام الشعب العربي في فلسطين . كان السلم التعليمي يبدأ برياض الأطفال وكلها للبنات مدتها سنة واحدة، ثم التعليم الابتدائي الذي يمتد سبع سنوات في المدن، ويكفي بأربع سنوات منه في القرى، وكانت كلية النجاح في نابلس وروضة المعارف في القدس تضمان سبعة صفوف ابتدائية ولم يكن هناك امتحان لإنهاء المرحلة الابتدائية بل كان الطلاب الذين ينتقلون إلى المدارس الثانوية أو دور المعلمين يختارون اختياراً من النخبة الممتازة من أوائل المدارس الابتدائية، وكانت الانجليزية تدرس اعتباراً من الصف الرابع الابتدائي في المدن . اقتصر التعليم الابتدائي على الموضوعات والمواد التقليدية فهو على عكس التعليم الابتدائي اليهودي بتأريه العام والمزاحي فقد خلا مادة دراسة فلسطين والمطالعة والنصوص والتاريخ القديم ودراسة القضايا الوطنية الفكرية والحركة العمالية العربية وتاريخ الثقافة والعمل البدني والحياسة والحرف اليدوية والبستنة والزراعة والنشيد الوطني والغناء الفولكلوري وصنع النماذج⁽²³⁾.

أما التعليم الثانوي فكانت مدته أربع سنوات، والإحصاءات التي بين أيدينا تبين مقدار إهمال الإدارة له، ففي الفترة ما بين 1940-1948 لم يكن في فلسطين سوى 3 مدارس ثانوية كاملة، وإلى جانبها 13 مدرسة فيها السنتان الأولى والثانية الثانويتان، وأكثرها يضم صفوفها ابتدائية، وكان منها 3 مدارس للبنات في القدس ويافا ونابلس⁽²⁴⁾. لم يكن التعليم الثانوي العربي مكتملاً إلا في مدرستين عربيتين هما المدرسة العامرية في يافا والمدرسة الرشيدية في القدس في حين كان لليهود 28 مدرسة و20 مدرسة (جمنازيوم) وتجارية . يضاف إلى ذلك ثلاث مدارس ثانوية عربية تشتمل على أربع صفوف ثانوية بحسب النظام التعليمي آنذاك حيث كانت المرحلة الثانوية تشتمل على ست صفوف ثانوية بعد الصف السابع إلى جانب 13 مدرسة ضم صفيين ثانويين فقط منها ثلاث للبنات . أما كلية النجاح في نابلس وروضة المعارف في القدس فكانت تضمان سبعة صفوف ابتدائية وأربعة صفوف ثانوية من الأول حتى الرابع الثانوي فيهما فرعان لروضة الأطفال وقسم داخلي وكذلك الحال بالنسبة لكلية التراسانطية في القدس ومدارس

الفرنذز للبنين والبنات في رام الله⁽²⁵⁾. ولم يكن عدد الطلاب في تلك الفترة يزيد عن 1057 طالبا في عام 1945⁽²⁶⁾. ولما كان وضع التعليم الثانوي على هذه الصورة، فقد حال ذلك دون انتساب أعداد كبيرة من خريجي التعليم الابتدائي إليه بسبب التكاليف الباهظة يتطلبها انتقال الطالب إلى المدينة وإقامته فيها بعيدا عن أهله . ولهذا يمكن القول أن التعليم الذي كانت سلطات الانتداب تقدمه للفلسطينيين كان تعليما ابتدائيا في جملته ففي عام 1946 كان عدد الطلاب المقيدون في المدارس الرسمية كلها 82775 طالبا منهم 80901 طالبا في المدارس الابتدائية ورياض الأطفال أما الـ 1874 طالبا الباقون، أي ما يساوي 2,2 بالمائة من مجموع الطلاب فكانوا يشكلون طلاب المرحلة الثانوية . وما كانت الصورة لتكون على هذا النحو لولا قلة من الفرص التعليمية المتاحة للفلسطينيين على المستوى الثانوي . وقد ظلت هذه الصورة على حالها حتى النزوح . ففي عام 1945/ 1946 الدراسي بلغ عدد طلاب السنة الأولى الثانوية 932 تلميذا أي ما يعادل 42 بالمائة من مجموع تلاميذ السنة الابتدائية النهائية، والذين بلغ تعدادهم في تلك السنة 2211 طابا⁽²⁷⁾.

لم تسجل الفوارق في مستوى التعليم بين اليهود والعرب فحسب، بل أيضا بين المجموعات العربية المختلفة، ولاسيما بين المدنيين والريفيين، وبين المسيحيين والمسلمين . وكان المسلمون في فلسطين أكثر المتضررين مقارنة مع المسيحيين واليهود . لغاية أواسط العام 1935، لم يذهب سوى 20 بالمائة من الأولاد المسلمين الذين هم في سن التعليم (5-15 عاما) إلى المدرسة مقابل 80 بالمائة تقريبا للأولاد اليهود والمسيحيين . وصل عدد الطلبة اليهود في المدارس الثانوية الرسمية والخاصة في العام الدراسي 1944/1945 12696 منهم 9527 في مدارس رسمية و3169 طالبا في مدارس خاصة بينما لم يتعد عدد الطلبة العرب في المرحلة الثانوية 1774 في المدارس الحكومية الرسمية إلى جانب بضع مئات في المدارس الثانوية الخاصة في العام الدراسي 1945/1946⁽²⁸⁾.

تتبع تلك الفوارق بشكل أساسي إلى النفاذ غير المتكافئ للمجموعات المختلفة إلى فرص التعليم . كان السكان المسلمون في غالبيتهم ريفيين وعاشوا في القرى التي انتقلت إلى النظام المدرسي . من أصل 800 قرية في العام 1945/1946، لم تتمتع سوى 432 منها بمدارس، وكان معظمها غير كامل في ما يتعلق بالصفوف الابتدائية . في العام نفسه، تردد 85 بالمائة من الذكور و65 بالمائة من الإناث وفي المدن إلى المدارس مقابل 65 بالمائة و10 بالمائة في القرى . وفي القرى التي سجلت وجودا للمدارس، فاقت نسبة

الطلبات المقبولة نسبتها في المدن، أي 79 بالمائة مقابل 49 بالمائة . كانت فترة حضور التلاميذ المسلمين، كونهم سكانا ريفيين، أقصر من فترة حضور المسيحيين واليهود الذين اتبعوا النظام المدني حيث بلغت فترة الحضور 6 سنوات مقابل 4-5 سنوات في القرى . لطالما عول المسلمون على الخدمات والمنشآت المدرسية الحكومية . إن حكومة الانتداب فشلت رغم جهودها، في تلبية الطالب المتنامي على الخدمات المدرسية⁽²⁹⁾ . أما عن المواد التعليمية في المرحلة الثانوية العربية فهي تفتقر أيضا إلى الموضوعات التخصصية الفنية المتميزة التي تتوفر لدى المدارس الثانوية اليهودية كموضوع دراسة فلسطين ودراسة التاريخ العربي وقضايا الأمة العربية والقضية الفلسطينية وقضية التصدي للهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين على عكس البرامج التعليمية اليهودية التي تركز على تدريس الصهيونية والشؤون اليهودية والحركة العمالية وتاريخ ثقافة الشعوب والأمم والبستنة والغناء الفولكلوري والنشيد الوطني والإعداد والتدريب⁽³⁰⁾ .

التعليم الفني: على الرغم من محاولة همفري بومن أول مدير للمعارف في فلسطين عام 1930 وضع سياسة تعليمية للتربية الريفية على أساس مبدئين، أولهما: إلزام القرويين بالمساهمة بقسم من التكاليف في بناء المدارس، وثانيهما : تفضيل الريف أو محاباته⁽³¹⁾ . فان بدايته لم تكن تامة، فقد كانت المدارس الريفية تقدم دروسا زراعية إلى جانب الدروس النظرية، وتم انشاء عددا من مدارس التعليم الصناعي والزراعي والتجاري، وكان هذا التعليم التجاري يتم في نطاق محدود في الكلية العامرية في يافا، والتي كانت مدرسة ثانوية تقدم دروسا في التجارة لبعض طلابها إلى جانب برامجها الأكاديمية . ولم يتوفر لدى الطلبة الفلسطينيين سوى مدرسة مهنية واحدة هي مدرسة حيفا التقنية تأسست سنة 1936 وتوقفت عن التدريس عنوة بين عامي 1936-1939 لاستخدامها من قبل الجند الانجليز وتحويلها إلى ثكنة عسكرية إلى أن أعيد فتحها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945 لتستأنف نشاطها ضعيفة من حيث موادها التدريسية وانعدام التجهيزات والمعالج المخبرية بسبب إهمالها⁽³²⁾ . وكانت تستقبل عددا ممن ينهون المرحلة الابتدائية، يختارون من قبل لجنة خاصة، ومدة الدراسة فيها ثلاث سنوات يتخرج فيها الطالب معلما لأعمال التدريب اليدوي على النجارة والصناعة البسيطة في المدارس الحكومية، وكان كل تلميذ فيها يدفع أجورا دراسية مقدارها 12 جنيها مقابل الدراسة والسكن والطعام . وكان منهاجا يشتمل على دراسة اللغتين العربية والانجليزية، والدراسة الفنية، ونظرية الصناعة والرسم النظري والميكانيكي والعلوم والرياضيات والعمل في الورش . وكان

عدد الحصص 45 حصة أسبوعيا منها 18 حصة تقضي في الورش لطلاب السنة الأولى و 27 حصة للطلاب في السنة الثانية و 33 حصة لطلاب السنة الثالثة . وقد اشتمل المنهج أيضا على دراسة صناعة الآلات والبرادة والنجارة والحدادة ولحام المعادن وإصلاح السيارات وصيانتها .

وكانت قد أسست في عام 1931 مدرسة خضوري الزراعية، بأموال أوصى بها السير أليس خضوري اليهودي وألحقت أول الأمر بدائرة الزراعة، ثم انتقلت إلى إدارة المعارف في سنة 1944 وكانت تستقبل الطلاب الذين أكملوا سنتين من المرحلة الثانوية، وأصبحت بعد ذلك دارا لأعداد المعلمين الزراعيين . وكان يشترط بطلبها أن يكون مهتما بالتربية الزراعية وأن يجتاز امتحان لجنة انتقاء خاصة، وكانت تتقاضى من الطلاب رسما سنويا قدره 24 جنيتها، غير أن ثلثي الطلاب كانوا يستثنون من دفع الرسوم . وقد قام جيش الاحتلال البريطاني بتعطيل الدراسة فيها بعد وتحويلها إلى ثكنة عسكرية طيلة سنوات الحرب العالمية الثانية وبدعوى الإضراب العام الذي شمل فلسطين من عام 1936 إلى عام 1939 لمقابلة تدفق الهجرة اليهودية والهجرة الاستيطانية الصهيونية في فلسطين إلى أن أعيد فتحها في ربيع عام 1946 .

بالنسبة للتعليم المهني اليهودي في فلسطين خاصة في ميدان التعليم الزراعي يظهر مدى ربط هذا الموضوع وحيويته بالنسبة للعمل الاستيطاني فقد أقيمت أول مدرسة زراعية يهودية عام 1870 (مكفيه إسرائيل) لتهيئة وإعداد الأراضية والمناخ المناسبين لإسكان موجات المهاجرين الصهيونية الاستيطانية المتلاحقة وبالفعل تواصلت عملية إنشاء المدارس إلى 17 غطت حتى عام 1946 معظم احتياجات المساحات الاستيطانية اليهودية في حين لم يسمح مطلقا بإقامة أي مدرسة عربية زراعية إلا بعد عام 1936، ومن خلال المقارنة بين النشاطات والفعاليات الزراعية لمدرسة خضوري للزراعية العربية الوحيدة وبين الفعاليات والمشروعات الزراعية التي كانت تنفذها المدارس الزراعية اليهودية التي بلغ عدد طلبتها 2019 يهوديا مقابل 51 طالبا عربيا لتدريبهم و 11 طالبا عربيا آخرين لتدريبهم كمعلمين زراعيين . أن موقف سلطات الانتداب البريطاني إزاء خريجي التعليم الزراعي العربي فقد حالت هذه السلطات دون تعيينهم سوى خريج عربي واحد سمحت بتعيينه في دائرة الزراعة من مجموع 27 خريجا عربيا عام 1945 . كذلك لم يعمل من مجموع 120 تخرجوا بين عامي 1936 ولغاية عام 1946 سوى اثنان ربما لتوفر الإمكانيات لدى ذويهما لشراء التجهيزات الزراعية بينما توجه الآخرون إلى أعمال بعيدة عن مجال دراستهم. في حين زاد عدد المدارس اليهودية

المهنية على 20 مدرسة بتخصصاتها وتفرعاتها المتعددة إلى جانب الدعم الكبير الذي كانت تلقاه من المؤسسات منها 6 تابعة للإشراف الرسمي وتضم 734 والباقي كانت تشرف عليها نقابة العمال العامة (هستدروت) وهذه تضم 1000 طالب بالإضافة إلى 1420 طالبا كانوا يتدربون في مدارس مهنية تمهيدية، وتتركز هذه المدارس في مدن تل أبيب وحيفا والقدس وطبريا ورحوفوت وبيتكفا، أما المؤسسات الصهيونية التي كانت تشرف على عمليات التعليم المهني فهي عمال، فيتسو، هداسا وشلفا. أما المواد التي كان يدرسها الطلبة العرب في هذه المدرسة فاقترنت على تعليم اللغتين العربية والانجليزية وأدائها والتكنولوجيا النظرية التجارية والرسم الميكانيكي والرسم اليدوي، والعلوم وورشات التدريب وورشات الرياضيات ومدة الدراسة فيها ثلاث سنوات⁽³²⁾.

التعليم الجامعي: لم تسمح سلطات الاحتلال البريطاني بقيام أي شكل من أشكال التعليم الجامعي في فلسطين إلا أن الفرصة الوحيدة التي وفرت حالة واحدة من حالات التعليم الجامعي الملح لأغراض السلطة الانتدابية في الإدارة، دراسة القانون التي كان يشرف عليها مجلس القانون حيث كانت مدة الدراسة في هذا التخصص خمس سنوات يحصل بعدها الطالب على دبلوما في الإجراءات المدنية والجزائية والقوانين الفلسطينية المحلية وصياغة الرسائل القانونية ومسك الدفاتر حيث لا يحق للخريج ممارسة المحاماة إلا بعد تدريب لمدة سنتين له المرافعة أمام القضاء⁽³³⁾. كان السلم التعليمي في فلسطين ينتهي بانتهاء المرحلة الثانوية العليا بامتحان المتريكوليشن ويحق لمن يجتاز هذا الامتحان الانتساب إلى الصف الثاني العلمي في الجامعة الأمريكية في بيروت أو الدراسة في بريطانيا . وكان الطلاب الفلسطينيون يدرسون في هذه الجامعات على نفقتهم الخاصة، كما كان بعضهم يرسل في بعثات حكومية. وتذكر التقارير الرسمية أن عدد الطلاب الفلسطينيين في الجامعات الانجليزية بلغ في الثلاثينات 20 طالبا وفي عام 1948 بلغ عددهم 25 طالبا (جبرائيل كاتول : التربية والتعليم في فلسطين من سنة 1920-1948)، ص187، مجلة الأبحاث، بيروت، 1950). وبلغ عدد الخريجين من جامعات الأزهر ودار العلوم في القاهرة 40 طالبا في الفترة ما بين 1932/1937⁽³⁴⁾. تأسست الجامعة العبرية في القدس والمعهد العبري للتكنولوجيا في حيفا من قبل اليهود، حيث استعملت اللغة العبرية أداة للتعليم. فمال معظم التلاميذ العرب إلى التردد على الجامعة الأمريكية في بيروت التي كانت أول من اعترف بامتحان القبول للفلسطينيين، الذي نظم للمرة الأولى في جويلية 1925 ل 25 مرشحا لم ينجح منهم سوى 9 .

السنة	عدد الطلاب	عدد الطالبات
42/41	434	7
43/42	437	8
44/43	418	10
45/44	417	14
46/45	365	16
47/46	342	4

بحلول العام 1928-1929 كان هناك 102 طالب فلسطيني في الجامعة الأمريكية في بيروت، من بينهم 6 يهود و5 بهائيين . أما الباقون فكانوا مسيحيين ومسلمين عربا. من أصل الطلاب العرب، درس 73 منهم العلوم الإنسانية والتربية وإدارة الأعمال و 11 الطب و 4 الأسنان و 3 الصيدلة. كان المسيحيون ممثلين بشكل كبير بين الطلاب، حيث شكلوا 35 بالمائة من المجموع في حين كانوا يشكلون أقل من إجمالي عدد السكان⁽³⁵⁾. وقد بدأ عددهم يزداد منذ عام 1941، واستمر التزايد حتى عام 1944، ثم بدأ عددهم يتناقص، وكذلك الحال بالنسبة للطالبات حيث تناقص عددهن بعد 1945/1946 إلى الربع فقط، مما كان عليه قبل ذلك، كما يبينه الجدول التالي: يبرز الطلاب في الجامعة الأمريكية في بيروت والنترناشنال كولج موزعين حسب الجنس من عام 1941/1942 - 1946/1947⁽³⁶⁾.

مع فترة الانتداب، كان معظم الطلاب العرب الذين رغبوا في متابعة تعليمهم العالي قد التحقوا بالجامعة الأمريكية في بيروت. أفاد مدير وزارة التربية في شهادته أمام اللجنة الملكية الفلسطينية أن حكومة الانتداب قدمت عددا من المنح إلى الطلاب العرب الذين وظفوا في وزارة التربية بعد حصولهم على شهادات. من جهة أخرى تابع الطلاب العرب تعليمهم العالي في الجامعة الأمريكية في القاهرة، وفي جامعات إنكلترا وأمريكا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا⁽³⁷⁾.

بخلاف المجتمع العربي، بدأ المجتمع اليهودي في فلسطين يطور مؤسساته الخاصة للتعليم العالي في السنوات الأولى من القرن العشرين. أبصر المعهد العبري للتكنولوجيا في حيفا في العام 1912 وتحول بسرعة من مدرسة تجارية إلى مدرسة رائدة في مجال التكنولوجيا . كانت الشهادات الممنوحة من هذه المؤسسة موازية للإجازة، وخضعت إلى رقابة الحكومة الفلسطينية . تأسست الجامعة العبرية في القدس في العام 1924 وكانت في البدء مؤسسة بحث للدراسات اليهودية مع معهد الكيمياء، ولكن سرعان ما

تحولت إلى المؤسسة العليا المركزية في فلسطين. خضع المعهد العبري للتكنولوجيا والجامعة العبرية لإدارة الوكالة اليهودية والمجلس الوطني اليهودي . كان التعليم والبحث يتمان باللغة العبرية، ووجها بشكل شبه حصري إلى الطلاب اليهود حتى وإن كانا مفتوحين نظريا على جميع الطلاب بغض النظر عن العرق أو الدين، غير أن عدد الطلاب العرب الفلسطينيين المنتحقين بالتعليم والبحث كان ضئيلا. خضع النظام التربوي العربي واليهودي خلال فترة الانتداب إلى تمييز تام نتج عن الفوارق الاجتماعية والثقافية بين المجموعتين.

إن التوجه البريطاني كان من منطلق الوصاية ورمى إلى إسناد التعاون اليهودي العربي إلى مشاركة متبادلة في الثقافة الإنجليزية . لقد أطلقت سلطات الانتداب مبادرتين أساسيتين لإنشاء مؤسسة تربوية عربية يهودية شبه مشتركة، قضت الأولى بإنشاء جامعة بريطانية في القدس لخدمة الأنظمة المدرسية المختلفة، ولأسيما النظامي الرسميين العبري والعربي، والمدارس الخاصة الإنجليزية أن اللجنة التي تأسست في 1922 بهدف الجامعة البريطانية أي نتائج ملموسة، من جهة أخرى لاقت المساعي الرامية إلى إنشاء مدرسة خادوري الزراعية في طولكرم كمركز تدريب للطلاب اليهود والعرب المصير نفسه الذي آلت إليه الجامعة البريطانية المزعم إنشاؤها . وكان يتوقع تدريس المجموعتين معا باللغة الإنجليزية . وأنشئت مدرستان، إحداهما للعرب في طولكرم، وثانيهما لليهود في جبل طابور⁽³⁸⁾. **السياسة التعليمية:** لم تنظر حكومة الانتداب قط إلى التعليم على أنه محرك للتغيير الاجتماعي، وقامت سياستها على تعزيز القيم والمعايير التقليدية، كما يتجلى ذلك من مناهج المدارس الرسمية حيث التشديد على التعليم الديني لنسف التعليم الوطني بهذه الطريقة، سعت سلطات الانتداب إلى تحصين السكان العرب ضد المشاعر القومية التي كانت تهدد مفهومها للنظام والاستقرار، وأمّلت في أن تنقل لهم ما اعتبرته قيما شاملة . تبعا لهذه السياسة استثنى التاريخ المعاصر من المنهاج الرسمي⁽³⁹⁾. كانت الفعاليات التربوية في فلسطين محكومة حتى عام 1948 بسياسة الانتداب من جهة، وطموح الشعب الفلسطيني وحاجته الحياتية والحضارية من جهة ثانية، وسنعرض في هذا الصدد ثلاث قضايا أساسية هي:

وضع الطلاب: لما كانت الإدارة البريطانية مسؤولة عن إدارة التعليم فقد ذلك مسؤولية عدم تأمين مقاعد دراسية كافية للأطفال في العمر المدرسي، وقد ظلت نسبة المقبولين من الذين يقدمون طلبات الدخول إلى المدارس لا تزيد عن

50 بالمائة وفي عام 1946 لم يدخل المدارس الرسمية إلا نصف الأطفال العرب فقط، كما أن نسبة البنات في المدارس كانت 8/1 من مجموع البنات في العمر المدرسي . وكان عدد الطلاب في القرى أقل من عددهم في المدن⁽⁴⁰⁾.

على الرغم من الازدياد الذي طرأ على الطلاب في فترة الأربعينات . فان هذه الزيادة كانت على حساب نوعية التعليم، إذ كثيراً ما كانت تؤدي إلى تضخم عدد الطلاب في الصف الواحد، كما كانت أحياناً تؤدي إلى جمع عدة صفوف دراسية في حجرة واحدة يعلمها معلم واحد . ولم تكن هذه الزيادة دائماً نتيجة جهود الإدارة البريطانية، إذ أن المدارس الخاصة الإسلامية منها والمسيحية لعبت دوراً كبيراً في هذا المجال، حتى وصل عدد الطلاب في هذه المدارس إلى ما يقارب ثلثي عدد الطلاب في المدرس الرسمية أحياناً . يظهر الجدول التالي أن عدد التلاميذ في المدارس الحكومية تفوق الزيادة في المدارس الخاصة. ففي حين شكل التلاميذ في المدارس الخاصة نصف مجموع الطلاب العرب في أوائل فترة الانتداب، تراجع هذا العدد في نهاية هذه الفترة ليبلغ ثلث هذا المجموع فقط⁽⁴¹⁾.

السنة الدراسية	عدد التلاميذ في المدارس الرسمية	عدد التلاميذ في المدارس الخاصة	المجموع
1922-1921	16442	14239	30681
1929-1928	21259	18843	40102
1932-1931	24837	23227	48064
1939-1938	50020	33233	83253
1942-1941	56558	35003	91561
1945-1944	71662	36673	108335
1948-1947	10300	غير معروفة	150000

ويوضح الجدول التالي⁽⁴²⁾:

السنة	عدد طلاب المدارس الرسمية	عدد طلاب المدارس الإسلامية الخاصة	عدد طلاب المدارس المسيحية الخاصة
41/40	54645	15389	19776
42/41	56558	14639	20364
43/42	58325	14409	20993
44/43	63141	14767	21806
45/44	71662	14169	22504
46/45	81042	14649	-
47/46	93550	-	-

ولئن كان التعليم الخاص قد تعرض في أواخر هذه الفترة إلى التناقص. فإنه في قسمه المسيحي ظل محافظاً على نسب مطردة في الزيادة، ولعل المساعدات الإضافية التي كانت تحصل عليها المدارس المسيحية من جهات خارجية كانت تقف وراء هذا الاطراد في الزيادة، على أن الزيادة في عدد الطلاب ظلت على العموم ضئيلة بالنسبة إلى شعب كان يتزايد بمعدل 30000 فرد سنوياً. ففي العام 1930 لم يكن هنالك سوى 25 صفا في المدارس الرسمية الثانوية مع 353 تلميذاً. ارتفع هذا العدد إلى 959 تلميذاً في العام 1944/1945 وكان هناك 98 تلميذاً في المرحلة فوق الثانوية. بالتالي جاء الإسهام الأساسي في التعليم الثانوي من المدارس الخاصة حيث انخرط حوالي 2650 تلميذاً في العام 1941/1942 في الصفوف الثانوية. وتجدر الإشارة إلى أن البنات في المدارس الرسمية لم يشكلن سوى 18 بالمائة من عدد التلاميذ مقابل 43 بالمائة في المدارس الخاصة⁽⁴³⁾.

ومن المهم أن نلاحظ هنا أن الزيادة كانت واضحة في مجال التعليم الابتدائي، وكان مقتصرًا في أحيان كثيرة على السنوات الأربعة الأولى، ليس هذا وحسب بل أن عدد طلاب المدارس الرسمية لم يزد عام 1944/1945 في المدن 28510 وفي القرى عن 42152 طالباً. وهو عدد لا يتناسب إلا نسبة ضئيلة مع سكان القرى والمدن، فقد بلغت نسبة سكان أهل الريف إلى مجموع السكان 66 بالمائة، بينما يلاحظ أن عدد الطلاب في المدن يعادل أكثر من نصف عددهم في القرى، الأمر الذي يجعل نسبة الطلاب إلى السكان في المدن تزيد عنها في القرى، في المدن 7 بالمائة وفي القرى 5 بالمائة.

كذلك كان عدد الذكور يزيد عن عدد الإناث ففي عام 1945 كان عدد الذكور 64526 طالباً، بينما كان عدد الإناث 16506 طالبات أي بنسبة 4 إلى 1 تقريباً، ويزداد الأمر سوءاً فيما يتعلق بعددهم في القرى، حيث بلغ عدد الذكور فيها عام 1944/1945 28760 طالباً، بينما بلغ عدد الإناث 3392 طالبة أي بنسبة 10 إلى 1⁽⁴⁴⁾. وكان قبول الطلاب يتم وفق قوانين خاصة، فكانت رياض الأطفال تقبل البنات فقط، وقد بلغ عددهن في سنة 1944/1945 1860 بنتاً، ولم يكن بينهن إلا 9 أولاد. أما أعمار الأطفال فكانت تتراوح بين 6-7 سنوات غير أنه في حالات استثنائية كان يقبل فيها أطفال في الثالثة أو الخامسة. أما المدارس الابتدائية فكانت تقبل الأطفال في سن السابعة، إلا أنه كان يعثر أحياناً على أطفال تتراوح أعمارهم بين الخامسة والثانية عشر، وكانت أكثرية الأطفال تأتي من البيت مباشرة فيما عدا من يأتي من الكتاتيب

أو رياض الأطفال . وكانت هذه المدارس على مرحلتين، تتألف الأولى من خمس سنوات في مدارس المدن، ومن أربع سنوات في مدارس القرى . والتعليم في هذه المدارس بالمجان، ولم يكن يقبل فيها أكثر من 60 بالمائة من طالبي الدخول، وكان الطلاب يقبلون حسب أولوية تقديم الطلبات . أما المرحلة الثانية فقد كان هناك تشدد في القبول بها لقلة الأماكن في المدارس، ففي عام 1945 بلغ عدد تلاميذ السنة الخامسة 8355، ذهب منهم إلى السادسة 4675 طالبا، وانتقل إلى السنة السابعة 2802 . ولم يسمح للطلاب في هذه المرحلة بإعادة الصف، كما كان الطالب يدفع رسما قدره 1,5 جنيه سنويا⁽⁴⁵⁾. فشلت حكومة الانتداب في تلبية الطلب المتزايد على الخدمات التربوية لدى سكان الأرياف غالبية الحالات، خضع الالتحاق بالمدارس الابتدائية إلى معيار توافر الأماكن حتى قرب نهاية الانتداب، لم يتمكن سوى 69 بالمائة من الأولاد العرب الذين تقدموا بطلب تسجيل من إيجاد مكان لهم في المدارس . وهذا الجدول يبين عدد الطلاب العرب الذين تقدموا بطلب للدخول إلى المدارس الحكومية الابتدائية مقابل التلاميذ الذين قبلوا في هذه المدارس (1933-1946)⁽⁴⁶⁾:

السنة	عدد المتقدمين بطلب دخول إلى المدارس	عدد التلاميذ الذين وجدوا مكانا (بالمائة)	عدد التلاميذ الذين وجدوا مكانا (بالمائة)
1933	4848	3,220	66,4
1942	7875	4,284	54,4
1946	12992	6,382	49,1

المدارس: بلغ من اهتمام الفلسطينيين بإنشاء المدارس أن القرى كانت تقوم ببناء المدارس وتزويدها بالمعلمين . وقد أنفق أهل القرى على المباني المدرسية في الفترة ما بين ابريل 1941 إلى نهاية أوت 1945 ما قيمته 485580 دولار، على حين صرفت الحكومة على مشاريع بناء المدارس من الفترة نفسها 94880 دولارا⁽⁴⁷⁾ يمكن تقسيم المدارس الخاصة إلى ثلاث مجموعات رئيسية وهي: المدارس الإسلامية، المدارس المسيحية ذات الإدارة الأجنبية والمدارس المسيحية ذات الإدارة المحلية . حتى نهاية العهد العثماني، ظلت المدارس الخاصة الإسلامية متخلفة عن المدارس الخاصة المسيحية واليهودية التي سمح لها، بالإشراف بشكل مستقل على مؤسساتها التربوية والثقافية الخاصة. تولت حكومة الانتداب مسؤولية النظام الرسمي العثماني برتمه وأنشطته بوزارة التربية⁽⁴⁸⁾. أبصرت غالبية المدارس الخاصة الإسلامية النور أثناء فترة الانتداب على يد المجلس الإسلامي الأعلى في العام 1921 . أسس هذا المجلس عددا كبيرا من المدارس من 42

في العام 1921/1922 ليصل إلى أوجه في 1938-1939 181 مدرسة . عقب ثورة 1936، تراجع عدد المدارس الإسلامية ليصل إلى 135 مدرسة في العام 1945 مع 14169 طالبا وطالبة . والمثير للاهتمام هو أن المدارس المسيحية نحت المنحى عينه، أي إن عددها بدأ يتراجع في أواخر الثلاثينات⁽⁴⁹⁾.

قد بلغ عدد المدارس الأهلية الخاصة 236 مدرسة إسلامية ومسيحية، كانت الحكومة تدفع لها أية إعانات مالية، وكان إلى جانبها 322 مدرسة لم تكن الحكومة تدفع لها أية إعانات، الأمر الذي يعني أن قسما كبيرا من المدارس في فلسطين أقيم بالجهود الشعبية، حتى زاد عدد المدارس الأهلية الخاصة على أكثر من نصف مجموع المدارس الحكومية كما يظهر ذلك الجدول التالي⁽⁵⁰⁾:

السنة	المدارس الرسمية	المدارس الإسلامية الخاصة	المدارس المسيحية الخاصة
41/40	403	191	186
42/41	404	177	189
43/42	403	161	181
44/43	422	150	177
45/44	478	135	182
46/45	514	131	172
47/46	535	-	-

و على الرغم من هذا فان عددا كبيرا من القرى ظل خاليا من المدارس، وكانت نسبة القرى التي فيها مدارس تشكل 50 بالمائة من مجموع القرى في فلسطين وكانت هذه النسبة تزداد عند حساب مدارس البنات فكان 95 بالمائة من قرى فلسطين خاليا من مدارس البنات وقد بلغ عدد المدارس القروية في سنة 1945 374 مدرسة رسمية موزعة حسب عدد السنوات الدراسية فيها على الشكل التالي⁽⁵¹⁾:

عدد الصفوف الدراسية	عدد المدارس
1	2
2	5
3	26
4	161
5	66
6	31
7	83

وكان إلى جانب هذا العدد 48 مدرسة تابعة للسلطات المحلية . وعرفت فلسطين عددا من المدارس الخاصة التي كانت تدرس لغات أجنبية، تخص البلد التي تحمل المدرسة جنسيتها . وكانت هذه المدارس تنشأ أول الأمر بهدف التبشير وخدمة الأغراض الدينية، ومن أهم هذه المدارس:

مدرسة الأصدقاء: أنشئت على نمط أمريكي، وكانت تهدف إلى تحقيق تربية حرة بعيدة عن قيود المدارس الأخرى وكانت تدرس اللغة العربية، أما المواد الأخرى فتدرسها باللغة الانجليزية . وكان الطلاب فيها يعدون للدراسة في الجامعة الأمريكية ببيروت .. وكانت الدراسة تبدأ فيها منذ السنة الدراسية الخامسة الابتدائية بالنسبة للبنين وتنتهي في السنة الرابعة الثانوية، أما الأطفال في السنوات الدراسية الأربع الأولى فكانوا يدرسون في صفوف البنات . وكان لهذه المدرسة في عام 1946 روضة للأطفال .

كلية تراسانتا: وكانت مجموعة مدارس تدار من قبل الفرنسيين، وتشمل على روضة للأطفال و7 سنوات من الدراسة الابتدائية و4 سنوات ثانوية . وبلغ عدد تلاميذها في عام 1946 335 طالبا في المرحلة الابتدائية و170 طالبا في المرحلة الثانوية . وكانت الدراسة في المرحلة الثانوية بالانجليزية علاوة على اللغتين الفرنسية والعبرية، وكان طلابها من المسلمين والمسيحيين واليهود .

تمت المحافظة على المدارس المسيحية الأجنبية التي مولتها بلدان أوروبية مختلفة مثل فرنسا وألمانيا وانكلترا وإيطاليا والسويد، إضافة إلى الولايات المتحدة . في أواخر العشرينات، كان هناك 104 مدارس أجنبية، منها 38 فرنسية و21 ألمانية و20 إنكليزية و13 إيطالية و9 أمريكية و2 يسوعيتان وواحدة سويدية . كانت المدارس الفرنسية الأكبر ممن حيث العدد والتلاميذ باستثناء المدارس الروسية التي تم إقفالها في 1918، ظلت جميع المدارس المسيحية الأخرى في فلسطين التي أسست في العهد العثماني

تمارس نشاطها خلال فترة الانتداب⁽⁵²⁾. علاوة على المدرس الأجنبية، احتفظت الطوائف المسيحية البروتستانتية والأرثوذكسية والكاثوليكية بنظام تربوي مسيحي محلي . في أواخر العشرينات، انخرط حوالي 60 بالمائة من التلاميذ في المدارس الكاثوليكية و26 بالمائة منهم في المدارس البروتستانتية و14 بالمائة في المدارس الأرثوذكسية⁽⁵³⁾.

ونذكر من المدارس الإسلامية الخاصة كلية النجاح في نابلس وروضة المعارف في القدس، وكانتا تهدفان إلى إيجاد مستوى عال من التربية لتنشئة زعماء المستقبل، وبت الروح الوطنية وإثارة الأمانى القومية . هذا وقد كانت جمعية الشبان المسيحية تساهم في تربية النشء⁽⁵⁴⁾. حدد المجلس الأعلى منهاج المدارس الإسلامية وأشرف عليه. اشتمل هذا المنهاج على مواضيع دينية، ولكنه كان علمانيا بوجه عام وشددت المدارس على القومية وذلك ليس بشكل مستقل، إنما باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الدين الإسلامي . كانت غالبية المدارس الإسلامية مدارس ابتدائية وكانت هناك مدرستين ثانويتين إسلاميتين، كلتاهما في القدس. اقتصرتا أولاها على التعليم الديني في البداية، وتحولت تدريجيا إلى مدرسة ثانوية عادية، وقدمت الثانية صفوفها مهنية لغاية المرحلة الأولى من التعليم الثانوي⁽⁵⁵⁾

تجدر الإشارة إلى أن غالبية المدارس الرسمية كانت ابتدائية. خلال السنوات الخمس عشرة الأولى لحكومة الانتداب، لم يكن هناك سوى مدرسة رسمية واحدة ذات صفوف ثانوية كاملة (الكلية العربية) . أما المدارس الثانوية الأخرى، فلم تشتمل سوى على الصفين الأولين في المرحلة الثانوية⁽⁵⁶⁾. لم تحافظ السياسة التي انتهجتها الحكومة على الفجوة بين السكان الريفيين والمدنيين فحسب، بل ساهمت أيضا في توسيعها . بخلاف السكان المدنيين، طلب من القرويين بناء مدارسهم الخاصة، واختلف المنهاج الخاص في المناطق الريفية عن ذلك المستعمل في المدن، إذ كان الهدف الرئيس من المدارس الأساسية قبل العام 1935، نادرة كانت المدارس الريفية التي درست اللغة الإنجليزية .

كان التعليم في غالبية المدارس يتم على أربع سنوات لا غير، وعليه لم يتمكن سوى عدد محدود من الريفيين من متابعة دراستهم، في شهادته أمام لجنة بيل صرح بومان، مدير وزارة التربية إنه في العام 1936 ضمت 293 قرية من أصل 780 المدارس ولم تتمتع 20 قرية بمدارس للبنات . غير أن المدارس المتوافرة في القرى عجزت عن تلبية طلب الأولاد العرب على التعليم ورفضت نسبة 42 بالمائة من المتقدمين بطلبات، غني عن الذكر إن

البنية التقليدية للقرى أعاق تطور النظام التربوي، فقد شكل الأولاد جزء من اليد العاملة في الزراعة، ما دفعهم إلى التسرب في المراحل الأولى من الابتدائي وحرهم من التعليم الرسمي⁽⁵⁷⁾.

المعلمون: لم يكن في فلسطين سوى داريين للمعلمين العرب واحدة تابعة للكلية العربية منذ 1929 في فلسطين والثانية في المدرسة الرشيدية وكلاهما في مدينة القدس، وفي عام 1946 بدأت مدرسة خضوري الزراعية تخرج المعلمين الزراعيين⁽⁵⁸⁾. والطلبة المتدربون كانوا يوزعون ضمن شعبتين دراسيتين. الأولى الفرع العلمي والثانية الفرع الأدبي ويدرس الطلبة في هذين الفرعين اللغة العربية والأدب الإنجليزي والتربية العملية والنظرية والمنطق والفلسفة والصحة ومساقات التعليم الابتدائي والتدريب اليدوي، بالإضافة إلى ذلك كان طلبة الفرع الأدبي ملزمون بحضور دورات خاصة في التاريخ والفلسفة اللاتينية واليونانية في حين يدرس طلبة الفرع العلمي الرياضيات البحتة والتطبيقية وتاريخ العلوم. أما بالنسبة لبرنامج المدرسة الرشيدية لتدريب المعلمين فقد اقتصر على دراسة المهن الطبية المساعدة والمهن الهندسية المساعدة وحذف برنامج الإعداد المهني للمعلمين هذا ولم يزد عدد الطلبة المسجلين في هذين المعهدين في العام الدراسي 1945/1946 عن 19 في الكليات العربية و26 في المدرسة الرشيدية.

أما بالنسبة لتدريب المعلمات فقد كان يتم ضمن كلية تدريب المعلمات في القدس ومركز التدريب الريفي في رام الله وبرنامج تدريب المعلمات في كلية المعلمات في القدس مدته خمس سنوات دراسية أربع منها ثانوية والخامسة مهنية تدريبية تعد الفتاة العربية لتصبح معلمة في المدارس الريفية الابتدائية، وبالنسبة لمركز التدريب الريفي في رام الله فكانت مدة الدراسة فيه ثلاث سنوات بعد انتهاء الفتاة المرحلة الابتدائية بالإضافة إلى حضور دورة متخصصة يعقدها مجلس البعثة الأمريكية⁽⁵⁹⁾. وبالإضافة إلى ذلك فإن إدارة المعارف اهتمت بالصفوف الثانوية لحاجتها للمعلمين، فزادت الصفوف في المدارس الثانوية لسد حاجتها للمعلمين، وكان خريجوها يعينون بصفة معلمين إضافيين ولا بد من الإشارة إلى أن هؤلاء المعلمين الإضافيين، كانوا بصورة عامة أقل مستوى من زملائهم خريجي المدارس الثانوية ودور المعلمين كما كانوا غير مطمئنين على مستقبلهم الاجتماعي والمالي.

السنة	المدارس	المعلمون	التلاميذ	بالمائة	التلاميذ	بالمائة	إجمالي عدد التلاميذ
1920/19	171	408	8419	78,9	2243	21,01	10662
1929/28	310	750	17291	79,9	4345	20,01	21636
1932/31	305	783	19656	79,1	5179	20,9	24837
1939/38	395	1312	39702	79,3	10318	20,7	50020
1942/41	404	1456	44244	78,2	12314	21,8	56558
1945/44	478	1872	56359	78,6	15303	21,04	71662

هذا جدول يبين عدد المعلمين والتلاميذ في المدارس الرسمية⁽⁶⁰⁾.

وقد زادت صفوف ما بعد المتريكووليشن لتخريج معلمين للمرحلة الثانوية العليا، وأنشأت امتحانات لرفع مستوى المعلمين الثقافي والتربوي منها، الفحص الأعلى للمعلمين والذي كان اجتيازه يعادل الشهادة الجامعية وفحص المعلمين الأدنى الذي خصص لمن لم يكملوا تعليمهم الثانوي⁽⁶¹⁾. وكان إلى جانب معلمي المعارف عدد من معلمي المدارس الخاصة الإسلامية والمسيحية . والجدول التالي يبين عدد المعلمين في المدارس الحكومية والعربية الخاصة خلال السنوات الأخيرة من الانتداب⁽⁶²⁾.

السنة	معلمو المدارس الحكومية	معلمو المدارس الإسلامية	معلمو المدارس المسيحية
41/40	1364	477	1303
42/41	1456	497	1331
43/42	1452	439	1383
44/43	1687	443	1421
46/45	2156	-	-
47/46	2480	-	-

ومن الجدول يمكن ملاحظة قلة عدد المعلمين في المدارس العربية الإسلامية الخاصة بالنسبة إلى عدد نظرائهم في المدارس المسيحية . ففي عام 1942/1941 كان عدد المدارس الإسلامية الخاصة 177 مدرسة يعمل فيها 467 معلما على حين كان عدد المدارس المسيحية 189 مدرسة بلغ عدد معلميها 1331 معلما . أما المدارس الحكومية البالغ عددها 404 مدارس فقد كان فيها حوالي 1456 معلما . وهذا يدل على صغر حجم المدارس الإسلامية

الخاصة والمدارس الحكومية بالنسبة للمدارس المسيحية، كما يدل على تقدم المدارس المسيحية في مجال الإدارة والتنظيم بالقياس إلى حالة المدارس الحكومية التي كانت تحتوي في كثير من الأحيان على معلم واحد يقوم بتعليم عدد من الصفوف الدراسية في حجرة واحدة . على الرغم من فقر الخدمات التربوية التي كانت تقدم إليها، فقد كانت القرى تساهم في دفع رواتب المعلمين . ففي يناير 1946 كان عدد المعلمين في المدارس الرسمية الذين كانوا يحصلون على رواتبهم من أهالي القرى 346 معلما من أصل 2156 معلما كانوا في مدارس فلسطين الرسمية كلها⁽⁶³⁾.

في عام 1947 كان عدد الطلاب في المدارس الابتدائية 124927 طالبا يعلمهم حوالي 3700 معلم في 827 مدرسة منهم 4000 طالب كانوا يتعلمون في المرحلة الثانوية في مدارس قليلة تعد على الأصابع وتعرف بأسمائها مثل الكلية العربية والكلية الرشيدية في القدس، ومدرسة روضة المعارف في القدس أيضا، ومدرسة النجاح في نابلس والمدرسة الأرثوذكسية والعامرية في يافا⁽⁶⁴⁾ . وبالمقارنة مع إعداد الطلبة اليهود ودور المعلمين التي كانوا يدرسون فيها نرى انه كان هناك خمس كليات لتدريب المعلمين اليهود في العام الدراسي 1945/1944 بلغ عدد الطلاب المنتسبين إليها 886 بالإضافة إلى مدرستين خاصتين لتدريب المعلمين واحدة في تل أبيب وأخرى في بيت هيكرم في القدس مما تقدم نلاحظ مدى الإجحاف الذي كانت تمارسه بريطانيا الاستعمارية بالتواطؤ مع الصهيونية بحق العملية التربوية العربية في فلسطين حيث لم يتوفر العدد الكافي من المعلمين المدربين الأكفاء في المدارس العربية وتقتصر في تمرير العملية التربوية على الذين انهوا فقط المرحلة الابتدائية أو صفين ثانويين، إذ كيف يعقل الا يتعدى عدد المعلمين المتدربين العرب العشرات بينما يزيد عدد الطلبة العرب في العام الدراسي 1946/1945 على 140000 طالب منهم 82775 في المدارس الرسمية و20141 طالبا في مدارس خاصة أخرى لا يتلقون أي شكل من أشكال الدعم وهؤلاء يضمهم 558 مدرسة خاصة و504 مدرسة عامة رسمية⁽⁶⁵⁾.

ففي عام 1945/1944 بلغ عدد الطلاب العرب في المدارس الابتدائية 108335 طالبا يتعلمون في 795 مدرسة رسمية وخاصة يقوم على تعليمهم 3772 معلما، في مدارس بسيطة، لا تزيد صفوفها في أغلب الأحيان عن أربعة صفوف، ولم يكن عدد الطلاب في التعليم الفني يزيد على 200 طالب، وكذلك حال التعليم الجامعي من حيث القلة والندرة .

أما اليهود فقد سجلت إحصاءات عام 1944/1945 أن عدد طلابهم قد بلغ 108875 طالبا موزعين على مدارس متنوعة، عدد الرياض منها 339 روضة، ويتعلم فيها 12490 طفلا . وفي المرحلة الابتدائية كان عدد الطلاب 60471 طالبا، أما المرحلة الثانوية فقد كان عدد مدارسها 28 مدرسة ثانوية أكاديمية و16 مدرسة للتعليم المهني و7 مدارس زراعية، وعدد طلابها 35914 طالبا منهم 1667 طالبا في التعليم المهني . وكان عدد معاهد المعلمين اليهودية 5 معاهد، وكان في فلسطين من المعاهد العليا اليهودية ثلاثة معاهد هي، معهد الهندسة التطبيقية وبلغ عدد طلابه 419 طالبا والجامعة العبرية وعدد طلابها 650 طالبا، وكانا قد أسسا في عام 1925، ومعهد وايزمن⁽⁶⁶⁾ .

نتائج السياسة التعليمية:

صحيح أن مناهج التعليم كانت متنوعة على الصعيد النظري، حيث كان اهتمامها في رياض الأطفال منصبا على تكوين العادات الحسنة والألعاب المسلية والأقاصيص. وفي المدارس الابتدائية كان الطلاب يدرسون دروسا في اللغة العربية والانجليزية والتاريخ والجغرافيا والرسم والرياضة البدنية ودروسا عملية أخرى، وفي المدرسة الثانوية كانوا يدرسون دروسا في اللغة الانجليزية واللاتينية أو اليونانية، والرياضيات والعلوم الأخرى . وكان مجموع الحصص 35 حصة في السنتين الأولى والثانية حيث تتنوع الدراسة بعدها في قسمين، علمي وأدبي، ومجموع الحصص الأسبوعية يصبح 39 حصة⁽⁶⁷⁾. ومع ذلك فإن التعليم لم يكن موجها لتحمل مسؤولية العمل من أجل بناء الوطن بما يتطلبه من شروط اقتصادية واجتماعية ولم يكن تعليما فلسطينيا لأنه كان موجها من ثقافة أجنبية⁽⁶⁸⁾. وإذا فهو لم يساعد على تحسين أساليب الزراعة في فلسطين، فضلا عن أن طبيعة المناهج ساهمت مع طرق التدريس والأنظمة التسلطية في خلق جيل لم يذق طعم الحرية ولم يعود على حبها فباعدت عملية التعليم بين المتعلمين وشؤون الحياة، كما فشلت في تنمية إحساس الناشئة بالأخطار التي كانت تحيط بالشعب⁽⁶⁹⁾.

في ما يتعلق بتعليم النساء، سعت السياسة الرسمية إلى الحفاظ على نظام القيم التقليدي، وذلك على الرغم من الطلب المتزايد للفلسطينيين على خدمات تعليم النساء اضطلعت حكومة الانتداب بدور سلبي بمناهضتها لهذا التوجه تماشيا مع سياسة التحكم بالتعليم، بحيث لا يهدد هذا الأخير الاستقرار الاجتماعي.

خلافًا للمدارس الرسمية، كانت نسبة البنات في المدارس الخاصة مرتفعة نسبيا . في العام 1941/1942، انخرط 40300 تلميذ في المدارس

الخاصة من بينهم 38 15360 بالمائة من المجموع . وشكلت البنات 43 بالمائة من التلاميذ في المدارس الثانوية الخاصة . قد يعود هذا الأمر إلى عراقلة تلك المدارس وتطورها ووجودها في مناطق مدنية بشكل أسلسي⁽⁷⁰⁾.

ظلت الإدارة البريطانية عاجزة عن تلبية حاجات الشعب التعليمية، الأمر الذي دعا الشعب إلى إقامة مدارس الخاصة والمساهمة في تأمين الخدمات التعليمية بطرقه الخاصة . وليس أدل على ذلك من أن قسما كبيرا من طلبات الانتساب التي كانت تقدم للمدارس كانت ترفض لعدم وجود الأماكن الكافية فقد كانت نسبة القبول في الأعوام الأخيرة من الانتداب كما هي مبينة في الجدول

السنة	بسة المقبولين من المتقدمين بطلبات الانتساب إلى المدارس الابتدائية الرسمية
1940	57 بالمائة
1941	" 65
1942	" 70
1943	" 70
1944	" 69

ويبدو من جانب آخر أن الإدارة البريطانية لم تكن جادة في خلق جيل متعلم تعليما جادا لأنها كانت تؤمن خمس سنوات دراسية ابتدائية لجميع الأطفال المقبولين في مدارسها وتعتقد أنها كافية لتأمين مستوى نقابي جيد، وهذا ما جعلها تهتم بالتعليم الابتدائي الأدنى وتقصره في بعض الأحيان على أربع سنوات دراسية فقط خاصة في الريف . الأمر الذي يحمل على القول بأن الإدارة كانت تعمل إبقاء الشعب جاهلا . وسعت الإدارة البريطانية إلى تسخير التعليم في خدمة أغراضها الاحتكارية وحتى عندما شجعت التربية الريفية، كانت ترمي إلى إنشاء جيل يؤمن لها المواد الأولية ويستهلك صناعاتها ومنتجاتها التجارية .

أما الشعب فقد اندفع وراء اتجاهات التطور الاجتماعي، ذلك التطور الذي كان يقوم على إغداق الأسواق التجارية بالبضائع، الأمر الذي جعله يلتقي مع سياسة الإدارة البريطانية التي سعت إلى فتح فلسطين سوقا لبضاعتها مما أدى إلى ارتباط مصالح قسم من الشعب بمقومات المجتمع التجاري الجديد عن طريق الأسواق التجارية، وشجع رحيل القرويين عن أرضهم بحثا عن حياة جديدة تسير نظرة المجتمع الجديد . كان أهل القرى في عام 1922 يشكلون 71 بالمائة من مجموع الشعب الفلسطيني، ثم صاروا

يؤلفون في عام 1931 68 بالمائة وفي عام 1944 66 بالمائة من مجموع الفلسطينيين وازداد إقبال الناس على الوظائف الحكومية وارتفع عددهم من 13233 عاملاً كانوا يعملون في الجيش والأشغال العامة والسكة الحديد والبريد والتلغراف والتلفون في عام 1940 إلى 42749 عاملاً في عام 1945⁽⁷¹⁾. يتضح مما تقدم، أن الشعب الذي نزع عن فلسطين عام 1948 كان على مستوى من التعليم يضعه في مقدمة الشعوب المجاورة، على الرغم من تقصير إدارة الانتداب وسعيها الدائب لتنفيذ مخططها الرامي إلى خلق الوطن اليهودي في فلسطين، فقد ارتفعت نسبة الطلاب في فلسطين إلى مجموع السكان من 5,7 بالمائة في عام 1931/1932 إلى 8,68 بالمائة في عام 1943/1944⁽⁷²⁾. وفي عام 1947 بلغت النسبة 9,2 بالمائة⁽⁷³⁾.

واعتبر عرب إن السياسة الانتدابية هي سياسة تجهيل بالتالي ناضلت القيادة العربية ليس في سبيل نشر التعليم وحسب، بل أيضاً من أجل ضمان نوعية المحتوى، شكل تجريد التعليم من محتواه الوطني موضوع نزاع بين الحكومة والمتقنين والقادة السياسيين العرب في شهادته أمام اللجنة الملكية شدد خليل طوطح مدير مدرسة للصبيان، الفريندز في رام الله على أنه لا يمكن إبقاء أطفال العرب منعزلين عن البيئة السياسية السائدة، وفي شهادة مماثلة أمام لجنة بيل، أشار جورج أنطونيوس الذي احتل منصباً رفيعاً في وزارة التربية في الثلاثينات من القرن العشرين أيضاً إلى أن الحكومة لم تأخذ في عين الاعتبار التطور الذي شهده السكان العرب في المجالين الاجتماعي التربوي. أدى قمع العنصر القومي في المنهاج الرسمي إلى فراغ سرعان ما ملأته المنظمات الوطنية وجد القادة العرب سبلاً عدة للنفوذ إلى المعلمين والتلاميذ في المدارس، إذ إن موظفي الدولة والمعلمين والمديرين وجدوا أنفسهم في وضع حساس للغاية. فمن جهة تعين عليهم مواالات حكومة كانوا يمتقنون سياستها، ومن جهة أخرى كان عليهم التحلي بالوطنية وأن يشكلوا نماذج تحتذي في إحياء الوعي الوطني.

في ما يتعلق بالتحديث والتعليم، انطوت السياسة البريطانية على عدد من النيات المتعارضة فمن جهة سعت الحكومة إلى زيادة قدرة الشعوب العربية على القراءة والكتابة، في حين اعترفت وزارة التربية من جهتها بخطورة التعليم الجماهيري بالنسبة إلى الحكم البريطاني والانتشار السريع للتعليم الثانوي، وبالتالي كان لدى المسؤولين اقتناع راسخ بضرورة الحفاظ على الفروقات بين السكان الريفيين والمدنيين للإبقاء على بنية متوازنة.

ولكن ما من شك في أن سكان القرى العرب كانوا يزدادون بشكل أساسي في أوائل العشرينات، عاش 70 بالمائة من السكان العرب تقريبا في القرى، وتراجعت هذه النسبة بشكل تدريجي، ولكن حتى خلال السنوات الأخيرة من فترة الانتداب، كان السكان العرب ريفيين. وكانوا يزدادون إدراكا لأهمية التعليم . فابتداء من أوائل الثلاثينات، سعوا وراء الحركة الاجتماعية في المجتمع واعتبر التعليم المحرك الرئيس لتحقيق هذا الهدف ووسيلة للحصول على مناصب حكومية⁽⁷⁴⁾ .

الهوامش:

- (1) ماجد الحاج:تعليم الفلسطيني في إسرائيل بين الضبط وثقافة الصمت، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص89 .
- (2) سمير سمعان: المؤامرات الصهيونية والاستعمارية لتجهيل عرب فلسطين منذ القرن التاسع عشر، الطبعة الأولى، دار البيروق، عمان، 1978، ص24.
- (3) نبيه عفيفي وآخرون : عرض عام لوضع التعليم في فلسطين 62/61، المركز الإقليمي لتدريب كبار موظفي التعليم في الدول العربية، بيروت، ص5،
- (4) عبد القادر يوسف : مستقبل التربية في العالم العربي في ضوء التجربة الفلسطينية، مركز كتب الشرق الأوسط، القاهرة، (دت)، ص 102.
- (5) نبيل بدران:التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، 1969، ص176.
- (6) عبد القادر يوسف : مستقبل التربية في العالم العربي في ضوء التجربة الفلسطينية، المرجع السابق، ص86،
- (7) منير بشور ومصطفى الشيخ يوسف: التعليم في إسرائيل، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، صص50-51 .
- (8) ليلى قليبو وآخرون: العرض الثاني لوضع التعليم في فلسطين 63/62، المركز الإقليمي لتدريب كبار موظفي التعليم في الدول، ص 10.
- (9) ماجد الحاج : تعليم الفلسطيني في إسرائيل بين الضبط وثقافة الصمت، المرجع السابق، ص88-89 .
- (10) سمير سمعان: المؤامرات الصهيونية والاستعمارية لتجهيل عرب فلسطين منذ القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص ص24-25.
- (11) رودريك ماثيوز ومتى عقراوي: التعليم في الشرق الأوسط العربي، المطبعة العصرية، القاهرة، 1949 ص 273-276.
- (12) سمير سمعان: المؤامرات الصهيونية والاستعمارية لتجهيل عرب فلسطين منذ القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص ص24-25.
- (13) رودريك ماثيوز ومتى عقراوي: التعليم في الشرق الأوسط العربي، المرجع السابق، ص 276-278.
- (14) سمير سمعان: المؤامرات الصهيونية والاستعمارية لتجهيل عرب فلسطين منذ القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص ص24-25.
- (15) سمير سمعان: المؤامرات الصهيونية والاستعمارية لتجهيل عرب فلسطين منذ القرن التاسع عشر، المرجع نفسه، ص30.
- (16) ليلى قليبو وآخرون: العرض الثاني لوضع التعليم في فلسطين 63/62، المرجع السابق، ص 10.
- (17) نبيل بدران:التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني، المرجع السابق، ص175.
- (18) سمير سمعان: المؤامرات الصهيونية والاستعمارية لتجهيل عرب فلسطين منذ القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص30.
- (19) نبيل بدران:التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني، المرجع السابق، ص 175 .
- (20) نبيل بدران:التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني، المرجع السابق، ص 176 .
- (21) نبيل بدران:التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني، المرجع نفسه، ص166،
- (22) عبد القادر يوسف: مستقبل التربية في العالم العربي في ضوء التجربة الفلسطينية، المرجع السابق، ص 111.

- (23) سمير سمعان: المؤامرات الصهيونية والاستعمارية لتجهيل عرب فلسطين منذ القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص28.
- (24) رودريك ماثيوز ومتى عقراوي: التعليم في الشرق الأوسط العربي، المرجع السابق، ص ص 287-288.
- (25) سمير سمعان: المؤامرات الصهيونية والاستعمارية لتجهيل عرب فلسطين منذ القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص28.
- (26) نبيل بدران: التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني، المرجع السابق، ص131.
- (27) رودريك ماثيوز ومتى عقراوي: التعليم في الشرق الأوسط العربي، المرجع السابق، ص288.
- (28) سمير سمعان: المؤامرات الصهيونية والاستعمارية لتجهيل عرب فلسطين منذ القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص28.
- (29) ماجد الحاج: تعليم الفلسطيني في إسرائيل بين الضبط وثقافة الصمت، المرجع السابق، ص88-89.
- (30) سمير سمعان: المؤامرات الصهيونية والاستعمارية لتجهيل عرب فلسطين منذ القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص28.
- (31) عبد القادر يوسف: مستقبل التربية في العالم العربي في ضوء التجربة الفلسطينية، المرجع السابق، ص 110.
- (32) سمير سمعان: المؤامرات الصهيونية والاستعمارية لتجهيل عرب فلسطين منذ القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص ص28-29.
- (33) سمير سمعان: المؤامرات الصهيونية والاستعمارية لتجهيل عرب فلسطين منذ القرن التاسع عشر، المرجع نفسه، ص25.
- (34) كامل السوافيري: الشعر العربي في أساة فلسطين من سنة 1917 إلى سنة 1950، ص125، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1963.
- (35) Tibawi , Arab Education in Mandatory Palestine : A Study of Three Decade Of British Administration .P104.
- (36) نبيل بدران: التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني، المرجع السابق، ص ص 137 - 138.
- (37) Tibawi , Arab Education in Mandatory Palestine : A Study of Three Decade Of British Administration .P104
- (38) Tibawi , Arab Education in Mandatory Palestine : A Study of Three Decade Of British Administration pp123-124.
- (39) ماجد الحاج: تعليم الفلسطيني في إسرائيل بين الضبط وثقافة الصمت، المرجع السابق، ص89-90.
- (40) عبد القادر يوسف: مستقبل التربية في العالم العربي في ضوء التجربة الفلسطينية، المرجع السابق، ص 109
- (41) ماجد الحاج: تعليم الفلسطيني في إسرائيل بين الضبط وثقافة الصمت، المرجع السابق، ص84-85.
- (42) نبيل بدران: التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني، المرجع السابق، ص ص119-123.
- (43) ماجد الحاج: تعليم الفلسطيني في إسرائيل بين الضبط وثقافة الصمت، المرجع السابق، ص85-86.
- (44) نبيل بدران: التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني، المرجع السابق، ص ص120-128.
- (45) رودريك ماثيوز ومتى عقراوي: التعليم في الشرق الأوسط العربي، المرجع السابق، ص ص 302.
- (46) ماجد الحاج: تعليم الفلسطيني في إسرائيل بين الضبط وثقافة الصمت، المرجع السابق، ص ص92-93.
- (47) عبد القادر يوسف: مستقبل التربية في العالم العربي في ضوء التجربة الفلسطينية، المرجع السابق، ص 111 .
- (48) Noah Nardi . Education in Palestine .1920-1945 . New York : Zionist Organization of America . 1945 . p22
- (49) Tibawi , Arab Education in Mandatory Palestine : A Study of Three Decade Of British Administration .P183.
- (50) نبيل بدران: التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني، المرجع السابق، ص ص119-123 .
- (51) رودريك ماثيوز ومتى عقراوي: التعليم في الشرق الأوسط العربي، ص ص 304 .
- (52) Anat Rosente , The Development of Arab Education in Israel Unpublished M A Thesis , Department of Middle Eastern History , Haifa , 1985 , p9.
- (53) ماجد الحاج: تعليم الفلسطيني في إسرائيل بين الضبط وثقافة الصمت، المرجع السابق، ص85.
- (54) رودريك ماثيوز ومتى عقراوي: التعليم في الشرق الأوسط العربي، المرجع السابق، ص ص324-323 .
- (55) The Development of Arab Education in Israel Unpublished M A)Anat Rosente , Thesis , Department of Middle Eastern History , Haifa , 1985 , p9
- (56) ماجد الحاج: تعليم الفلسطيني في إسرائيل بين الضبط وثقافة الصمت، المرجع السابق، ص85.

- (57) ماجد الحاج : تعليم الفلسطيني في إسرائيل بين الضبط وثقافة الصمت، المرجع نفسه، ص92.
- (58) ليلى قليبو وآخرون: العرض الثاني لوضع التعليم في فلسطين 63/62، المرجع السابق، ص11.
- (59) سمير سمعان: المؤامرات الصهيونية والاستعمارية لتجهيل عرب فلسطين منذ القرن التاسع عشر، المرجع السابق، صص26-27 .
- (60) ماجد الحاج : تعليم الفلسطيني في إسرائيل بين الضبط وثقافة الصمت، المرجع السابق، ص94.
- (61) ليلى قليبو وآخرون: العرض الثاني لوضع التعليم في فلسطين 63/62، المرجع السابق، ص11.
- (62) نبيل بدران: التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني، المرجع السابق، صص119-123.
- (63) عبد القادر يوسف : مستقبل التربية في العالم العربي في ضوء التجربة الفلسطينية، المرجع السابق، ص 186.
- (64) نبية عفيفي وآخرون : عرض عام لوضع التعليم في فلسطين 62/61، المرجع السابق، ص6.
- (65) سمير سمعان: المؤامرات الصهيونية والاستعمارية لتجهيل عرب فلسطين منذ القرن التاسع عشر، المرجع السابق، صص26-27.
- (66) منير بشور ومصطفى الشيخ يوسف: التعليم في إسرائيل، المرجع السابق، ص ص51-53.
- (67) رودريك ماثيوز ومتى عقراوي: التعليم في الشرق الأوسط العربي، ص ص301-312.
- (68) عبد القادر يوسف : مستقبل التربية في العالم العربي في ضوء التجربة الفلسطينية، المرجع السابق، صص6-7.
- (69) نبيل بدران: التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني، المرجع السابق، ص ص183-184.
- (70) ماجد الحاج : تعليم الفلسطيني في إسرائيل بين الضبط وثقافة الصمت، المرجع السابق، ص85.
- (71) نبيل بدران: التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني، المرجع السابق، ص 241.
- (72) نبيل بدران: التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني، المرجع السابق، ص ص116-117.
- (73) إبراهيم أبو لغد: مشاكل التعليم الفلسطيني، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز التخطيط، نشرة مطبوعة على ورق الحرير، د-ت)
- (74) ماجد الحاج : تعليم الفلسطيني في إسرائيل بين الضبط وثقافة الصمت، المرجع السابق، صص90-93.